مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: أثر الأتمتة الإلكترونية في مرحلتي المناقشة والتصويت البرلماني
اسم الكاتب: رنا صلاح عباس، د. سرى حارث عبدالكريم الشاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6378
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 00:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- March 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – اذار ٢٠٢٤

The impact of electronic automation in the discussion and parliamentary voting stages

[1] Rana Salah Abbas [2] d. saraa harith eabd alkarim alshaawi
[1]University of Baghdad /College of Law

1: Email: Rana.Salah2102m@colaw.uobaghdad.edu.iq
2: Email: sura.h@uobaghdad.edu.iq

Abstract:

In the current era, technology (electronic automation) is one of the most important tools that are used in all fields, it raises the level of performance and contributes to facilitating work, organizing and mastering it, thus reducing the effort required for its performance and providing the time required for its completion, and it is no secret to the reader that the legislative institution is based on democracy in the process of enacting laws regulating the lives of peoples, and this process because of its complexity, requires members of the house of representatives to make a great effort to complete it quickly and with high quality, and therefore the legislative institution needs supportive means that raise the level of its members and increase their effectiveness, and the applications of electronic automation are one of the most important modern technological means that play a major role in developing the work of the legislative authority and increasing its effectiveness by developing the performance of parliamentarians and workers in the legislative institution by mixing the automated element with the human element, and mechanizing legislative work, so that the administrative departments within the legislative institution as well as parliamentary and technical cadres rely on electronic means in completing the stages of the legislative process such as the discussion and voting stages, for example.

DOI
10.37651/aujlps.2023.145369.1139

Submitted: 12/2/2024
Accepted: 20/2/2024
Published: 15/3/2024

Keywords:
Electronic automation
legislative process
electronic voting
e-administration.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثر الأتمتة الإلكترونية في مرحلتي المناقشة والتصويت البرلماني

[١] رنا صلاح عباس [٢] د. سرى حارث عبد الكريم الشاوي

[١] كلية القانون/ جامعة بغداد [٢] كلية القانون/جامعة بغداد

الملخص:

في العصر الحالي تُعتبر التكنولوجيا (الأتمتة الإلكترونية) من أهم الأدوات التي تُستخدم في جميع المجالات، فهي ترفع من مستوى الأداء وتُسهم في تسهيل الأعمال وتنظيمها واتقانها، وبالتالي تخفيض الجهد المطلوب لأدائها وتوفير الوقت اللازم لإنجازها، ومما لا يخفى على القارئ أن المؤسسة التشريعية تقوم على أساس الديمقراطية في عملية سن القوانين المُنظمة لحياة الشعوب، وهذه العملية لما فيها من تعقيد، تتطلب من أعضاء مجلس النواب بذل جهد كبير في إنجازها بسرعة وجودة عالية، وبالتالي فالمؤسسة التشريعية بحاجة الى وسائل داعمة تعمل على رفع مستوى اعضائها وزيادة فاعليتهم، وتُعد تطبيقات الأتمتة الإلكترونية من أهم الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تلعب دوراً كبيراً في تطوير عمل السلطة التشريعية وزيادة فاعليتها عن طريق تطوير أداء البرلمانيين والعاملين في المؤسسة التشريعية من خلال مزج العنصر الآلي مع العنصر البشري، وميكنة العمل التشريعي، بحيث تُصبح الأقسام الإدارية داخل المؤسسة التشريعية وكذلك الكوادر النيابية والفنية معتمدة على الوسائل الإلكترونية في إنجاز مراحل العملية التشريعية كمرحلتي المناقشة والتصويت مثلاً.

الكلمات المفتاحية:

الأتمتة الإلكترونية، العملية التشريعية، التصويت الإلكتروني، الإدارة الإلكترونية.

المقدمة

أصبحت التطورات المتلاحقة في المجال العلمي والتقني على الصعيد العالمي القوة الدافعة الرئيسية للتنمية في شتى المجالات سواء كانت تشريعية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو إدارية. لذا أصبحت الدول المتقدمة تعتمد بشكل أساسي في عملها على تقنيات المعلومات

المتطورة، وأصبحت تحرص على إدخال تقنيات الحاسوب [١]، والتي يُطلق على استخدامها مصطلح الأتمتة في دوائرها الحكومية، وخاصة في الدوائر التي تقدم خدمات عامة للمواطنين وعلى رأسها مجلس النواب (البرلمان)، فأصبحت العملية التشريعية في الدول المتقدمة تدار بما يُعرف بالبرلمان الإلكتروني. أن المفهوم الأكثر شمولا وملائمةً لمصطلح الأتمتة هو "التشغيل الآلي لجهاز أو عملية أو نظام يتم التحكم به الياً أو بواسطة أجهزة آلية أخرى تحل محل الأنسان الإنسان في المراقبة والجهد واتخاذ القرارات المبرمجة" [٢]، كما تُعرف الأتمتة ايضاً على أنها " عملية استخدام نظم الحواسب وشبكاتها في انجاز الأعمال المكتبية اليومية والدورية في المؤسسات ذات الطابع الإداري، أو الإنتاجي، أو المالي، أو الخدمي" [٣]. ومع انتشار الأتمتة الإلكترونية وتطبيقاتها كالحواسيب وشبكات الاتصالات واستخدامها على نطاق واسع في العالم، أصبحت خدمات بحوث المعلومات البرلمانية أمام فرص جديدة لتطوير أداءها من خلال استغلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التحليل الاقتصادي والمالي، وتوفير قواعد البيانات التشريعية، واستخدام أساليب المحاكاة (Simulation) في المناقشات البرلمانية بشكل عام، وفي أعمال اللجان البرلمانية بشكل خاص [٤]. وبالمُحصلة، تُصبح عملية أنجاز مراحل العمل التشريعي هي مزيج بين العنصرين البشري والآلي معاً، بحيث تُصبح اقسام المؤسسة التشريعية الإدارية وكذلك كوادرها من النواب والإداريين والفنيين معتمدة بشكل كبير على الوسائل الإلكترونية في إنجاز مهامها.

---

(١) محمد خزعل عباس، د. وليد مرزة حمزة المخزومي، "أمن الفضاء السيبراني- قراءة في المفهوم القانوني،" *مجلة العلوم القانونية*، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا (٢٠٢٣): ص ٣. https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.666 .

(٢) يُنظر: فاطمة محمود رزق، "الأتمتة ودورها في تحسين أداء ادارات شؤون الموظفين في الوزارات الحكومية في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠٠٨)، ص ١٤، نقلاً عن سليم ابراهيم الحسنية، *مبادئ نظم المعلومات الإدارية* (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٩٠.

(٣) يُنظر: عبد الرحمن تيشوري، "الأتمتة الإدارية حل للكثير من المشاكل والروتين والبيروقراطية وضياع الوقت والمال"، مقالة متاحة على موقع مجلة الحوار المتمدن على رابط الإلكتروني الاتي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229366. ٢٠٢٢/٩/١٥، الساعة ٧:٣٠ صباحاً.

(٤) يُنظر: د. محمد محمود العمار العجارمة، *الوسيط في القانون الدستوري الأردني ضمانات استقلال المجالس التشريعية* (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٢٣٠.

وبهذه الدراسة سيتم تناول دور الأتمتة في ضبط حضور وانصراف أعضاء البرلمان الكترونياً، وكذلك أثر الإدارة الإلكترونية في دعم نظام إدارة جلسات المناقشات داخل البرلمان، إضافةً الى أثر الأتمتة الإلكترونية في تحويل عملية التصويت الى النظام الإلكتروني، وللمزيد عن هذا الموضوع تم تقسيم المقدمة الى عدة نقاط لبيان الخط البحثي والتركيز عليه ضمن هذا المجال وفقاً لما يلي:

أولا: أهمية الدراسة: تُعد الأتمتة الإليكترونية من المفاهيم الحديثة التي لها الأثر الكبير في تحسين وتطوير مستوى العمل في شتى المجالات سواء كان سياسياً، اقتصادياً، أو اجتماعياً، وتكمن أهمية دراسة هذا المفهوم فيما يلي:

أ- تُعد الأتمتة الإلكترونية مفهوماً حديثا فرضها التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات كمتطلب ضروري لرفع كفاءة وفعالية العمل خصوصاً في المجال التشريعي.

ب- تُعتبر الأتمتة الإلكترونية بشكل عام من أبرز الوسائط التي تعتمدها الحكومة الإليكترونية في مؤسساتها لما توفره هذه الوسائط والتقنيات الحديثة من سرعة ودقة وجودة واختصارا في الوقت والجهد المطلوبان لإتمام المهام والواجبات المطلوبة من المؤسسة التشريعية التي يقع على عاتقها سن التشريعات فضلا عن المهام الرقابية الأخرى.

ت-كما تُعد الأتمتة الإلكترونية من أبرز الوسائط المُستخدمة في تعميق الاتصال بين الناخبين وممثليهم من أعضاء مجلس النواب.

ث-كما تُعتبر الأتمتة الإلكترونية من أهم الوسائط المُستخدمة لمعرفة الرأي العام والوقوف على اتجاهاته لضمان الشفافية ومبدأ التشاركية في مجال العمل التشريعي.

ثانياً: إشكالية الدراسة: أن عمل مجلس النواب الأساسي هو سن التشريعات بالإضافة الى مراقبة الحكومة ومناقشة سياساتها العامة، وإن سن القوانين هو عبارة عن سلسلة من العمليات التي تبدأ بأعداد القوانين وما يرافقها من عمليات تنظيمية ساندة، كتشكيل اللجان وتوفير المتون والكتب التشريعية والقانونية والفقهية وغيرها من الاعمال التنظيمية، مروراً بعملية مناقشة القوانين والتصويت عليها ثم إصدارها ونشرها في الجريدة الرسمية، وبطبيعة الحال فأن عملية سن القوانين عملية معقدة تحتاج الى وقت وجهد كبيران للبحث والمناقشة، كما أن غياب

أنظمة الأتمتة الإلكترونية ضمن اليات العملية التشريعية أو تطبيقها بحدود ضيقة، يؤثر بطبيعة الحال على جودة العملية التشريعية ومخرجاتها، وهنا يُثار التساؤل حول مقدار الفائدة التي سوف تعود على السلطة التشريعية فيما لو تم العمل على أتمتة مراحل العملية التشريعية، سواء كان مصدر التشريع مشروع حكومي أو اقتراح برلماني وهل سيتُم تحقيق السرعة والجودة والشفافية والتي تُعد من مرتكزات الحكم الرشيد، وهل أن غياب الأتمتة الإلكترونية يؤثر سلباً على العملية التشريعية؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه ضمن ثنايا البحث.

ثالثاً: منهجية الدراسة: سوف نعتمد في هذه الدراسة على اتباع منهج البحث العلمي التحليلي والمقارن بين النظام العراقي والنظام الإماراتي.

رابعاً: خطة الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها لموضوع دور الأتمتة الإلكترونية في مراحل العملية التشريعية في العراق، خطة بحثية توزعت على ثلاث مطالب أحتوى كل مطلب عدداً من الفروع، يتناول المطلب الاول دور الأتمتة في ضبط حضور وانصراف أعضاء البرلمان الكترونياً، أما الثاني فقد تطرق الى أثر تطبيق الأتمتة الإلكترونية في تحويل عملية التصويت الى النظام الإلكتروني، اما المطلب الثالث فسيتناول أثر الإدارة الإلكترونية في دعم نظام إدارة جلسات البرلمان والتدريب البرلماني.

وستتضمن الدراسة خاتمة تحوي جملة من النتائج التي تم التوصل اليها، إضافةً الى عدداً من المُقترحات التي يرى الباحثون ضرورة الأخذ بها من قبل الجهات المعنية.

I. المطلب الأول

ضبط حضور وانصراف أعضاء البرلمان إلكترونيا

يُعتبر نظام ضبط الحضور والانصراف عملية تنظيمية تعكس انضباط الإدارة الخاصة بالمؤسسات، لاسيما تلك التي تُعنى بتنظيم أمور الدولة والمواطنين، ويعتمد النظام التقليدي المُستخدم في تسجيل حضور وانصراف الموظفين على تخصيص اشخاص معينين يقومون بإثبات الحضور أو الانصراف من المؤسسة عقب انتهاء الوقت الرسمي للعمل، وبصورة ورقية من خلال حصر التواقيع في قوائم وسجلات، ولكن بعد تطوّر التكنولوجيا

الرقمية وظهور النظام الإلكتروني، لم يعد هنالك حاجة الى وجود موظفين للقيام بعملية ضبط الحضور أو الانصراف، وإنما أصبح الاعتماد على تطبيقات الأتمتة الحديثة ونظم المعلومات والاتصالات في أنجاز هذه العملية، وهذا ما سنتناوله في الفروع التالية:

I. أ. الفرع الاول

ماهية نظام ضبط الحضور والانصراف الإلكتروني

إن النظام التقليدي في ضبط الحضور والانصراف يتضمن العديد من العيوب أو نقاط الضعف التي لا يمكن تجنبها، كتوقيع الموظفين لبعضهم البعض، أو ختم الموظف للكروت العائدة لزملائه، ناهيك عن الفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها تفريغ السجلات أو مراجعه الكروت المختومة، وبالتالي تطبيق مثل هكذا نظام لا يخدم الأهداف المرجوة تحقيقها منه كأثبات حضور/انصراف الموظف، أو التأخير، أو الغياب، أو ساعات العمل الإضافي، وما ينتج من اثبات هذه الأفعال كاحتساب الراتب الفعلي الذي يستحقه الموظف، وتوقيع الجزاءات اللازمة بحق الموظف المخالف لتحقيق الانضباط في العمل، لذا اتجه العالم الى استخدام انظمة ضبط الحضور والانصراف الإلكترونية الحديثة، والتي هي عبارة عن أجهزة إلكترونية تختص برصد حضور وانصراف وتنظيم الشئون المالية للموظفين بصورة إلكترونية لتلافي مثل هذه العيوب [١].

وتتعدد الوسائل التي يستطيع النظام الإلكتروني من خلالها التعرف على هوية الموظف، لتجنب خداع نظام الحضور والانصراف الإلكتروني وإثبات الحضور الفعلي للموظف، إذ يمكن استخدام بصمة اليد للموظف أو بصمة الوجه أو العين (البصمة البيومترية)، وذلك بمساعدة جهاز الـ (Deep face) للتعرف على الوجوه [٢]، أو ببطاقة

(١) يُنظر: احمد السيد كردي، "بصمة الحضور والانصراف الإلكترونية"، مقالة متاحة على الموقع الإلكتروني الاتي: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102815. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٣، الساعة ٧:٤٠ صباحاً.

(٢) "الـ (Deep face) هو جهاز للتعرف على الوجوه، يعتمد على تقنية الذكاء الصناعي ويأتي عادة بوحدة معالجة ثنائية النواة (Linux)، مع خوارزمية التعلم العميق القابلة على التعرف السريع على ديناميكية الوجه، وبسرعة تعرف من مسافة (٢) متر في أقل (٠,٣) من أجزاء الثانية، وهو يمتاز بإعطاء مجموعة متنوعة من التنبيهات والتقارير كارتداء عضو مجلس النواب للكمامة من عدمها"، نقلاً عن د. سرى حارث عبد الكريم

شخصية خاصة (البطاقات الممغنطة)، التي يتم إمرارها على شاشة جهاز القارئ الضوئي للتعرف على الهوية، أو باستخدام الرقم السري (Password)، كما يمكن الدمج بين جميع الوسائل السابقة أو بعضها في جهاز واحد، وتجدر الإشارة الى إمكانية التعرف على نوعية تحرك الموظف إن كانت خروجاً للعمل أو لسبب مرضي وما الى ذلك من خلال شاشة جهاز القارئ، كما وتجدر الإشارة أيضاً الى أن هاتين الوسيلتين لها نقاط ضعف، فقد يرفض النظام التعرف على بصمة النائب أو الموظف إن كانت البصمة غير واضحة نتيجة لوجود أوساخ أو غبار على الجلد، كما قد يرفض النظام التعرف على البطاقة عند تمريرها أمام جهاز القارئ بسبب انتهاء صلاحيتها أو لوجود خلل فيها، وتتنوع الوظائف التي يقوم بها نظام الحضور والانصراف الإلكتروني ما بين نقل البيانات بين جهاز البصمة أو شاشة القارئ الضوئي والحاسب المركزي، عبر الشبكة الداخلية للمؤسسة، ولا يشترط أن يتم وضع الجهاز في مكان واحد لإنجاز عملية نقل البيانات، كذلك خزن البيانات الشخصية وبيانات بصمات للموظفين، كذلك إعطاء التقارير من أي مكان، إذ يتيح النظام الإلكتروني أمكانية الاتصال بجهاز البصمة من أي مكان بالعالم بواسطة شبكة الإنترنت واستخراج التقارير [١].

I. ب. الفرع الثاني

خصائص النظام الإلكتروني لضبط الحضور والانصراف

يتمتع النظام الإلكتروني المُستخدم في ضبط الحضور والانصراف بعدة خصائص تُمكنه من القيام بهذه المهمة بكفاءة وجودة عالية، ويُمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً- قاعدة بيانات النظام :

الشاوي. "أتمتة العملية التشريعية (دراسة مقارنة)،" *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* عدد ٧٩ (٢٠٢٢): ص ٢٠٠.

(١) يُنظر: د. مقـــراني الهاشمي وحمزة بن عبد الرحمان، "دور وسائط الإدارة الإلكترونية في تعزيز أخلاقيات العمل في المنظمة،" *مجلة افاق علمية* عدد ١، (٢٠٢١): ص ١٣١، كما يُنظر: "نظام الحضور والانصراف (كل ما تريد معرفته عن أهميته وانواعه)"، مقالة متاحة على موقع أسكون على الرابط الإلكتروني الاتي: نظام الحضور والانصراف | كل ما تريد معرفته عن أهميته وفوائده وأنواعه -ascon) me.com). تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٣، الساعة: ٤:٢٢ مساءاً.

يتضمن نظام ضبط الحضور والانصراف الإلكتروني قاعدة بيانات، لكي يتم حفظ بيانات الحركة اليومية للموظفين العاملون، إضافة الى تفاصيل جداول العمل الخاصة بهم والإجازات بكل أنواعها، ويُشترط في قاعدة البيانات هذه أن يكون هناك أمكانية للتحديث عليها إما بالإضافة أو الحذف [١].

ثانياً- الاتصال الأوتوماتيكي مع القارئات لإجراء عملية سحب البيانات:

إن التطبيقات الإلكترونية المُستخدمة في نظام ضبط الحضور والانصراف مُبرمجة بحيث تتمكن بصورة أوتوماتيكية من الاتصال بالقارئات، من أجل سحب وقراءة البيانات الخاصة بحركة الموظفين، ويجب على البرنامج عند اتصاله بالقارئ أن يمتلك أمكانية التقاط أسباب خروج الموظفين خلال المواعيد الرسمية للعمل، كما يتعين عليه القدرة على التعرف على الموظفين من خلال إجراء مسح للصورة الشخصية أو لبصمة الأصبع والتي تكون مُخزنة مُسبقاً في قاعدة البيانات الخاصة بالنظام نفسه [٢].

ثالثاً- نظام إدارة الحضور والانصراف :

تُمكن هذه الخاصية نظام الحضور والانصراف الإلكتروني من إدخال وتعديل بيانات النواب والموظفين الرئيسية، وجداول وأوقات الدوام بحسب جهة العمل، وبيانات الإجازات والعطل الرسمية، إضافة الى التحكم في التحركات اليومية للنواب وللموظفين كالحضور، أو الانصراف، أو الغياب، أو التأخر بعذر، أو بدون عذر، أو الانصراف المبكر من العمل، أو الاجتماعات، أو المؤتمرات الصحفية للنواب، مع أو بدون إذن، وغيرها من التحركات، كما إن هذه الخاصية تُمكن النظام من القيام بمهمة التعريف بمستخدميه، والحفاظ على سريته، لذا عند إجراء عملية تسجيل الحضور والانصراف، يقوم النظام الإلكتروني باحتساب وتسجيل

(١) يُنظر: د. مصطفى يوسف كافي، "نظام الحضور والانصراف للموظف في الحكومة الإلكترونية (تحقق الشخصية)"، مقالة متاحة على موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية على الرابط الإلكتروني الاتي: https://almerja.net/reading.php?idm=180877. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٣، الساعة ٢:١٥ مساءاً.

(٢) يُنظر: د. عبد الفتاح بيومي حجازي، *الحكومة الإلكترونية*، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤)، ص٩٤ وما بعدها.

الوقت بدقة متناهية، كما أنه يطلب من الموظف سبب أو حجة المغادرة أثناء الدوام الرسمي، ويقوم كذلك بخزن البيانات للاطلاع عليها في أي وقت وبسرعة فائقة، ويُتيح النظام الإلكتروني ايضاً أمكانية استدعاء الموظف الى مكان عمل محدد، أو إعلامه بضرورة الحضور في موعد محدد [١].

I.ج. الفرع الثالث

مزايا النظام الإلكتروني لضبط الحضور والانصراف

يمتاز النظام الإلكتروني عن مثيله التقليدي بعدة مزايا تجعله قادراً على أداء مهمة ضبط الحضور والانصراف بشكل كفوء، ويُمكن تلخيص هذه المزايا بالآتي:

١- تعدد اللغات، مع أمكانية تشغيل النظام على عدة أجهزة حاسوبية في ذات الوقت مع إمكانية توفر الربط الكامل المباشر من خلال الشبكة الداخلية للمؤسسة التشريعية.

٢- توفر شاشة في أجهزة النظام، يمكن من خلالها التأكد من اتصال النظام بجهاز البصمة، كما يتوفر بنظام حماية قوي لا يُفتح إلا برقم سري.

٣- أمكانية احتساب الوقت الإضافي للموظفين، إضافة الى إمكانية تعريف الإجازات الرسمية، والاعتيادية، والعارضة بالنظام [٢].

٤- الدقة والالتزام: إن نسبة الخطأ في أنظمة الحضور الإلكترونية فيما يخص بيانات الموظفين أو إصدار التقارير تكون متدنية جداً، إذ يستطيع هذا النظام إصدار تقارير تفصيلية دقيقة عن تحرّكات النواب أو الموظفين في نهاية كل فترة يتم تحديدها من قبل الشخص المسؤول عن عملية تأشير الحضور والانصراف، كما إن تطبيق أنظمة الحضور الإلكترونية يعمل على زيادة الوعي لدى الموظف بشأن قوانين العمل، كما يحثه على تجنب أي انتهاكات من شأنها تكليف المؤسسة مبالغ مالية طائلة.

(١) يُنظر: د. مقــراني الهاشمي وحمزة بن عبد الرحمان، مصدر سابق، ص ١٣٠ وما بعدها.
(٢) يُنظر: نظام الحضور والانصراف (كل ما تريد معرفته عن أهميته وانواعه)، مصدر سابق.

٥- المرونة وزيادة مستوى الكفاءة والإنتاجية: يوفر النظام الإلكتروني إمكانية التحكّم في الوقت الذي يُسمح به للنائب أو للموظف بإدخال بصمته في بداية أو نهاية الدوام الرسمي للعمل، كما يعمل النظام الإلكتروني على اختصار الوقت اللازم لإعداد خطط الدوام، ومعالجة التقارير، وتنظيم الإجازات مما يؤدي الى رفع مستوى كفاءة المؤسسة وزيادة إنتاجيتها [١].

وترى الباحثتان فيما يخص المؤسسة التشريعية، أن تطبيق النظام الإلكتروني في إحصاء عدد النواب الحاضرين للتأكد من تحقق النصاب القانوني لانعقاد الجلسة [٢]، قبل البدء بمناقشة مقترحات ومشروعات القوانين المعروضة في جدول الأعمال، والتي يُفترض أن يتم التصويت عليها باستخدام نظام التصويت الإلكتروني، يُعد أمراً ضرورياً لتسهيل إدارة الجلسة وتتبع مجرياتها من قبل رئاسة المجلس، وتجدر الإشارة الى أنه بالإمكان الاستفادة من تقاطع المعلومات ما بين نظام ضبط الحضور والانصراف الإلكتروني ونظام التصويت الإلكتروني في إثبات حضور النواب، كما ترى الباحثتان ايضاً، ضرورة تعديل نص المادة (١٨/أولاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ التي تنص على "يُنشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وأحدى الصحف"، بإضافة فقرة توجب على المجلس عرض إحصائية الحضور والانصراف لجميع أعضاء المجلس بجدول مفصل بالوقت والتأريخ على شاشة كبيرة في قاعة المجلس، مع ضرورة خزن هذه الاحصائيات في قاعدة البيانات الرئيسية لضمان الرجوع اليها عند الحاجة اليها في حال حصول خلاف حول تحقق

(١) يُنظر: "ما ضرورة تحويل نظام الحضور والانصراف التقليدي الى ذكي"، مقالة متاحة على موقع أفيلو على الرابط الإلكتروني: ما ضرورة تحويل نظام الحضور والانصراف التقليدي إلى ذكي؟Availo - . تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٤، الساعة ٨:١٠ صباحاً.

(٢) تُنظر المادة رقم (٥٩/أولاً)، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، التي نصت على " يتحقق نصاب انعقاد جلسات مجلس النواب بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضاءه "، كما يُنظر قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩٠/اتحادية/٢٠١٩) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٨، الخاص بتفسير مصطلح الأغلبية المطلقة، إذ قضى بأن عبارة الأغلبية المطلقة تعني أكثر من نصف العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب أينما وردت عبارة (الأغلبية المطلقة) سواء اقترن ذكرها بعبارة عدد أعضاءه أم جاءت مجردة، ذلك لأن تعريف الأغلبية المطلقة (نصف العدد الكلي زائداً واحد) لا يكون صحيحاً إذا كان عدد المجلس فردياً، نقلا عن د. مصدق عادل طالب ، "تعليق على قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩٠)، لسنة ٢٠٢١ العدول عن مبدأ السوابق القضائية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥،" *مجلة العلوم القانونية* عدد ٢، (٢٠٢١): ص٢٨٦، https://doi.org/10.35246/jols.v36i2.408. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٥، الساعة ١١:٠٠ صباحاً

الأغلبية الموصوفة بالقانون من عدمها، كذلك خزن نسخة من هذه الاحصائية في الملف الشخصي للنائب، لكي يتمكن من الاطلاع فقط على أوقات وتواريخ حضوره الى الجلسات المنعقدة وانصرافه منها.

II. المطلب الثاني

التصويت الإلكتروني

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة دوراً مهماً في تعزيز الديمقراطية، وذلك من خلال اتاحة الفرصة لممارسة حق التعبير عن الرأي دون أي تردد أو خوف، كما تُعتبر التكنولوجيا الرقمية إحدى الوسائل الجديدة المهمة لتغيير الطرق التقليدية في مجال العمل التشريعي، ويمثل التصويت الإلكتروني إحدى تطبيقات التكنولوجيا الرقمية المهمة التي تؤدي دورا إيجابيا في تعزيز شفافية ونزاهة العملية التشريعية، وسنحاول في هذا المطلب أن نتناول مفهوم وأنواع ومزايا التصويت الإلكتروني، إضافة الى المعايير الواجب توافرها فيه، ودور التصويت الإلكتروني في تعزيز وتجويد العملية التشريعية، وهذا ما سنتناوله في الفروع الاتية:

II.أ. الفرع الاول

مفهوم التصويت الإلكتروني

أولاً- تعريف التصويت الإلكتروني:

تُعد عملية التصويت إحدى مراحل العملية التشريعية المهمة والتي يتم فيها إقرار أو رفض فقرات ومواد مقترحات ومشاريع القوانين، وتتم عملية التصويت داخل أروقة العمل التشريعي بعدة اشكال مختلفة، فأحيانا تتم بصورة شفوية، أوعن طريق رفع الأيدي، وفي الآونة الأخيرة بدأ العديد من البرلمانات حول العالم باعتماد التصويت الإلكتروني في جلسات

إقرار القوانين والتشريعات [١]، ويمكن تعريف التصويت الإلكتروني على أنه "عملية ناتجة عن مخرجات لتفاعل يتم فيه استخدام الوسائل الفنية والتقنية من أجهزة وحواسيب وبرمجيات رقمية، التي يتم من خلالها جدولة البيانات ومعالجتها وإظهار نتائج تلك المدخلات" [٢]، ويُعرف ايضاً بأنه "مصطلح يشمل انواع عديدة من التصويت تضم كلا من الوسائل الالكترونية للاقتراع وصب الاصوات والوسائل لفرزها" [٣]، كما يُقصد بالتصويت الإلكتروني بأنه "استخدام الوسائل والطرق الإلكترونية الحديثة للتعبير عن إرادة الناخبين وإظهار تلك الإرادة دون تأثير عليها" [٤]، ويُلاحظ من التعاريف السابقة، التركيز على العنصر التكنولوجي، والسبب هو لإبراز أهمية الأتمتة الإلكترونية وتقنياتها الحديثة المتطورة في مجال عملية التصويت.

ويمكن تعريف التصويت الإلكتروني من وجهة نظر الباحثتان على أنه "استخدام وسائل الاتمتة الإلكترونية كالحواسيب والتطبيقات الرقمية في الحصول على أصوات المُقترعين وفرزها ومعالجتها".

ثانياً- أنواع التصويت الإلكتروني:

يمكن تصنيف أنظمة التصويت التي تُجرى في داخل البرلمانات الى نوعين وكما يلي:

١- التصويت العلني:

(١) يُنظر: منتظر رياض مهدي الخزرجي، "أشكال أنظمة التصويت داخل مجلس النواب"، مقالة متاحة على موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية على الرابط الإلكتروني الاتي: https://almerja.net/more.php?idm=173028. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٧، الساعة ٩:٤٥ صباحاً.

(٢) يُنظر: محمود عبد الغفار، "التكنولوجيا في إدارة الانتخابات"، مقالة متاحة على الرابط الإلكتروني الاتي: http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/translators template. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٧، الساعة ١٠:٠٧ صباحاً.

(٣) يُنظر: "انظمة التصويت الإلكتروني"، مقالة متاحة على شبكة المعرفة الانتخابية على الموقع الإلكتروني الاتي http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth .: تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/٧، الساعة ٨:٢٢ صباحاً.

(٤) يُنظر: عمر عبد الحفيظ أحمد،" التصويت الإلكتروني بصفته ضمانة لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية "دراسة مقارنة مع الإشارة لحالتي مصر والأردن"، *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية* عدد ١، (٢٠٢١): ص ١٧٢.

يُعد هذا النوع من التصويت الأكثر شيوعاً داخل جلسات البرلمانات والمجالس النيابية، والتي تكون غالباً علنية [١]، كما هو الحال مع مجلس النواب العراقي، إذ أكد دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) النافذ وكذلك النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي على ضرورة تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية والديمقراطية للعملية التشريعية [٢]، وتعتبر علنية التصويت الوسيلة التي تضمن للشعب الاطلاع على عملية تصويت أعضاء مجلس النواب خلال الجلسات المنعقدة داخل المجلس، ولا سيما أن انفتاح مجلس النواب وما يقوم به من أعمال، بالإضافة الى حرية الاطلاع على التشريعات والقوانين الصادرة من المجلس والية التصويت عليها تُعد من المؤشرات الأساسية لقياس الديمقراطية ومستوى الشفافية في منجزات المؤسسة التشريعية [٣]، وتختلف صور وآليات علنية التصويت تبعاً للنظام الداخلي لكل مجلس، فمنها ما يتم برفع الأيادي، أو باستخدام النواب أسلوب القيام والجلوس، أو يكون باعتماد الطريقة الشفوية بالتصويت بكلمة (نعم، أوافق، اعترض، لا، مخالف، ممتنع) ، كما ويمكن تحقيق علنية التصويت من خلال استخدام التصويت الالكتروني، وذلك من خلال الضغط على ازرار موجودة في لوحة الكترونية موضوعة أمام كل عضو من أعضاء المجلس، لتظهر النتائج على الشاشة الخاصة برئيس المجلس [٤].

٢- التصويت السري:

(١) يُنظر: علي صبحي عمران، "أنظمة التصويت في مجلس النواب العراقي (دراسة مقارنة)،" *مجلة رسالة الحقوق* عدد ٢، (٢٠١٧): ص ٤٨٩.

(٢) يُنظر: د. مصدق عادل طالب، "النظام العام الدستوري وتطبيقاته في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥"، مجلة العلوم القانونية عدد ٢، (٢٠٢٢): ص ٢٣٩، https://doi.org/10.35246/jols.v37i2.548، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٥/٧، الساعة ١٠:١٥ صباحاً، كما تُنظر المادة رقم (٥٣)، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ، التي نصت على " أولا: تكون جلسات مجلس النواب علنية الا إذا ارتأى لضرورة خلاف ذلك، ثانيا: تنشر محاضر الجلسات بالوسائل التي يراها المجلس مناسبة"، كما تُنظر المادة (٤٠/ثانياً)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (١)، لسنة ٢٠٢٢ التي نصت في الفقرة (ثانياً) منه على "للمواطنين والعاملين في حقل الإعلام حضور جلسات المجلس بأذن من (رئيس المجلس ونائبيه) مجتمعين مالم تكن الجلسات سرية".

(٣) يُنظر: د. سرهنك حميد البرزنجي، "كيفية سير العملية التشريعية في المجالس النيابية مجلس النواب العراقي نموذجا (دراسة تحليلية) "، *مجلة ابحاث في القانون- جامعة صلاح الدين* عدد ١٠، (٢٠١١): ص ١٥١.

(٤) يُنظر: منتظر رياض مهدي الخزرجي، مصدر سابق.

نادراً ما يُستعمل التصويت السري في قرارات مجلس النواب، وإنما يُستعمل عندما يتحول مجلس النواب الى هيأة ناخبة لانتخاب رئيس المجلس ونائبه، أضافة الى أعضاء المكتب وتسمية الشخصيات الأخرى، والسبب في التوجه الى هذا النوع من التصويت هو تحقيق السرية من أجل توفير الحرية والمناخ حيادي لعضو المجلس عند الأدلاء بصوته، بعيداً عن التأثيرات والضغوط الخارجية المتمثلة بالاستهجان أو الاستحسان الصادر من بقية اعضاء المجلس، كما ويُستخدم هذا النوع من التصويت في مجالات أخرى، كالرقابة، أو عند إقالة أحد أعضاء المجلس، أو عند أجراء المناقشات الخاصة بأمن البلد وسلامته [١].

ثالثاً- أنظمة التصويت الإلكتروني:

فيما يلي سنستعرض أنواع أنظمة التصويت الإلكتروني وتفصيلا بسيطا لكل منها: -

١- نظام البطاقات المثقبة: تُعد هذه التقنية أولى بوادر التصويت الإلكتروني بالرغم من اعتمادها على العنصر البشري في جزء منها، وكان اول ظهور لها في ستينيات القرن الماضي، ولا تزال تُستخدم الى يومنا هذا في بعض الدول، والية هذا النظام هي أن يقوم الناخب بتثقيب بطاقة التصويت في مكان اسم المرشح الذي يصوت له بواسطة أداة تثقيب خاصة، ثم يقوم بتغذية البطاقة بشكل مباشر إلى جهاز تبويب الأصوات الآلي، والذي يقوم بدوره بعملية الفرز بصورة آلية، لتظهر النتيجة عليه مباشرة وبدون تدخل لصالح جهة معينة.

٢- نظام الماسح الضوئي: تُستخدم في هذا النوع لوائح تحتوي على أسماء المرشحين، ويتم تأشير الاسم المرغوب فيه، ثم يتم مسح هذه اللائحة بواسطة قارئ ضوئي مرتبط بجهاز حاسوب، ويُستخدم هذا النظام في مجالات متعددة كالامتحانات في الجامعات [٢].

---

(١) يُنظر: د. إسماعيل الأزهري، *الطريق إلى البرلمان* (بيروت: دار الثقافة، دون سنة طبع)، ص ٢٩١، كما يُنظر: جوي تابت تقديم: دومينيك بريا ترجمة ك: محمد عرب صاصيلا، *حق رئيس الدولة في نقض القوانين في القانون الدستوري المقارن* ، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوريع، ٢٠٠٨)، ص٥٧٠.

(٢) يُنظر: غدير محسن كاظم، "الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب العراقي (دراسة مقارنة)" (رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣)، ص١٠٠ وما بعدها.

٣- التصويت الإلكتروني بشكل مباشر أو باستخدام طابعات أوراق الاقتراع الإلكترونية: يتم في التصويت الإلكتروني المباشر تسجيل الأصوات وفرزها بدقة وسرعة عالية بواسطة وسائل الكترونية مثل حاسوب مرتبط بنظام مركزي وتحت أشراف لجان متخصصة، أما طابعات أوراق الاقتراع الإلكترونية وهي تشبه الى حد كبير نظام التصويت المباشر، فتعتمد على بطاقات إلكترونية تحتوي على خيارات التصويت، التي يتم فرزها الياً عن طريق ادخال هذه البطاقات في ماسح ضوئي مستقل.

٤- استخدام الهاتـف في عملية التصويت الإلكتروني: يعتمد هذا النظام على خطوط هاتف مخصصة لهذه العملية سواء على نطاق محلي أو إقليمي أو وطني ، ولا يكون للأنترنت أي علاقة بالعملية التي تجري في هذا النوع، إذ يقوم الناخب من خلال حاسبه الشخصي بالاتصال برقم خاص عبر خط التليفون، الذي يعمل كقناة ربط بين حاسبه الشخصي والحاسب الرئيسي المسؤول عن إدارة عملية التصويت الالكتروني، وما أن يتحقق الربط بين الحاسبين يقوم الناخب بتشغيل برنامج خاص مُعد خصيصا لهذه المهمة بالاتصال بنظام التصويت الالكتروني، ليصبح جزء لا يتجزأ منه، ثم يقوم الناخب بتغذية الحاسب برقم الهوية الخاص به لكي يتلقى قوائم المرشحين والقيام بعملية التصويت الالكتروني[١].

II.ب. الفرع الثاني

خصائص التصويت الإلكتروني والمتطلبات الفنية المطلوبة لتطبيقه

أولاً- خصائص التصويت الإلكتروني:

(١) يُنظر: سويقات عبد الرزاق، "دور رقمنه الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن"، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩)، ص٩٥ وما بعدها، كما يُنظر: "مقدمة الى التصويت الإلكتروني- اعتبارات جوهرية"، منشورات متاحة على الرابط الإلكتروني الاتي: https://www.idea.int/publications/catalogue/introducing-electronic-voting-essential-considerations?lang=ar. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٢، الساعة ٧:٠٠ صباحاً.

يمتلك نظام التصويت الإلكتروني مجموعة من الخصائص التي تجعله نظاماً لا غنى عنه عند تطبيقه في العملية التشريعية، ويمكن تلخيص هذه الخصائص على الشكل الاتي [١]:

١- نظام من غير ورق: يتميز نظام التصويت الإلكتروني عن النظام التقليدي، باعتماده الكامل على الحواسيب الالية وبرامجها، وتقنيات الاتصال الحديثة، إذ تتم عملية التصويت إلكترونياً إما عن طريق الضغط على ازرار في لوحة الحاسوب الموجود اما كل عضو من أعضاء مجلس النواب، أو باستخدام ماكينات، أو أجهزة إلكترونية صغيرة يُجهز بها أعضاء المجلس أثناء انعقاد الجلسات في مبنى مجلس النواب.

٢- نظام من غير تنظيمات جامدة: تتم عملية التصويت الإلكتروني بصورة سلسة ومرنه، وهي تمتاز بالتأقلم السريع مع أي تغيير يطرأ خلال مرحلة التصويت، بسبب أن الأجهزة أو البرامج الرقمية المُستخدمة في هذا النوع من التصويت تمتلك قابلية التعديل والتطوير المستمر.

٣- نظام يكفل السرية: تكفل الأنظمة الرقمية الحديثة المُستخدمة في التصويت الإلكتروني السرية الكاملة سواء لبيانات العضو، أو للتصويت الذي قام به، إذ إن هذه الأنظمة مزودة برموز حماية تحمي البيانات من عمليات الاختراق، ولا تسمح للولوج الى داخل النظام إلا من قبل الأشخاص المخولين الذين يمتلكون مفتاح الدخول أو كلمة السر (Password).

ثانياً- متطلبات تطبيق التصويت الإلكتروني:

يُعد توفير البنية التقنية المناسبة، وتوفير قواعد البيانات، وإعداد العنصر البشري من أهم وأبرز المتطلبات الفنية المطلوبة لغرض تطبيق التصويت الإلكتروني، وسنتناول هذه المتطلبات بشكل تفصيلي وعلى النحو الآتي :

١- توفير البنية التقنية المناسبة:

تُعد تقنية "البلوك تشين" أو ما تُسمى بسلسلة الكتل [١]، مثالاً مُهماً على اختيار التقنيات المناسبة والملائمة لتطبيق التصويت الإلكتروني، وتُدرس هذه التقنية في العديد من

(١) يُنظر: عمر عبد الحفيظ أحمد، مصدر سابق، ص ١٧٤ وما بعدها.

دول العالم لتعلم كيفية الاستفادة من هذه التقنية في الانتخابات الحكومية، ومن التجارب الرائدة في استعمال هذه التقنية، نذكر التجربة الروسية التي هدفت الى منع حالات الغش والتحايل في الانتخابات المحلية، عبر استخدام تقنية البلوك تشين، كذلك التجربة الامريكية في استعمال هذه التقنية في بورصة الأوراق المالية لضمان انسيابية أصوات المساهمين فيها، وقد عكس استخدام تقنية البلوك تشين اثراً ملموساً في ضمان النزاهة والأمان في عملية التصويت الإلكتروني [٢].

٢- توفير قواعد البيانات:

من أهم العوامل التي يجب توفيرها لضمان النجاح عند تطبيق التصويت الإلكتروني، هو توفير قواعد بيانات متخصصة، مُعدة من قبل جهة إدارية مُختصة، تضم كافة المعلومات الخاصة بجميع الناخبين، كبيانات التولد أو الوفاة، ويتم تحديث قاعدة البيانات هذه بصورة دورية، ويتم الاستعانة بالبيانات المُخزنة فيها من قبل الجهة المنظمة للعملية الانتخابية [٣].

٣- إعداد العنصر البشري:

إن العنصر البشري يُعد الجهة المشغلة في عملية التصويت الإلكتروني، ويجب من هذه الجهة أن تكون على مستوى عال من المهارة من أجل تشغيل هذه المنظومة التقنية المتطورة، وبالتالي يترتب على الموظفين المسؤولين عن أنظمة التصويت الإلكتروني أن يكونوا على مستوى عالي من التدريب والكفاءة، ليتمكنوا من استخدام هذه التقنية بالشكل

---

(١) "تقنية (Blockchain) أو سلسلة الكتل هي آلية متقدمة لقواعد البيانات تسمح بمشاركة المعلومات بشكل شفاف داخل شبكة أعمال، تخزن قاعدة بيانات سلسلة الكتل البيانات في كتل مرتبطة ببعضها في سلسلة، وتعد البيانات متسقة زمنيًا لأنه لا يمكنك حذف السلسلة أو تعديلها من دون توافق من الشبكة، ونتيجة لذلك، يمكنك استخدام تقنية سلسلة الكتل لإنشاء سجل حسابات غير قابل للتغيير أو ثابت لتتبع الطلبات والمدفوعات والحسابات والمعاملات الأخرى. يحتوي النظام على آليات مدمجة تمنع إدخالات المعاملات غير المصرح بها وتُنشئ تناسقًا في طريقة العرض المشتركة لهذه المعاملات."، نقلاً عن "ما المقصود بتقنية سلسلة الكتل"، منشورات مُتاحة على موقع AWS الإلكتروني على الرابط الإلكتروني الاتي: https://aws.amazon.com/ar/what-is/blockchain/. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٧، الساعة: ٤:١٥ مساءاً.

(٢) يُنظر: فيصل بن قاسى، "الانتخاب الإلكتروني باستعمال تقنية "بلوك تشين" كأداة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الإدارة والمواطن،" *مجلة دراسات وأبحاث* عدد ٣، (٢٠٢٠): ص٧٨٤.

(٣) يُنظر: خالد الزبيدي، "التصويت الإلكتروني للانتخابات العامة دراسة تحليلية في ضوء القانون الأردني،" مجلة الشريعة والقانون عدد ٧٣، (٢٠١٨): ص١٠١وما بعدها.

الأمثل، كما ينبغي أن يتوافر باستمرار فريق الدعم الفني، لمعالجة الأخطاء التي قد تنشأ خلال عملية التصويت [١].

II.ج. الفرع الثالث

تجربة تطبيق التصويت الإلكتروني

أولاً- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة:

كانت التجربة الأولى لاستخدام نظام التصويت الإلكتروني في دولة الإمارات العربية، هي في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في عام ٢٠٠٦ [٢]، إذ تم استخدام نظام إلكتروني متقدم يهدف الى تحقيق أعلى مستوى من الدقة والسرعة والموثوقية في الاداء، إضافة الى تعزيز الشفافية والحماية في الانتخابات، ويعتمد نظام التصويت الإلكتروني في عملية التحقق من هوية الناخب على بطاقة ذكية متضمنة بياناته البيولوجية، وهذه البطاقة يتم تهيئتها واستخراجها بمساعدة نظام السجل السكاني لدولة الإمارات (وهو قاعدة بيانات مركزية تحوي جميع البيانات الخاصة بسكان الدولة)، وتجدر الإشارة الى أن بطاقة الهوية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية تُشكل الجزء الاساسي في عمل منظومة التصويت الإلكترونية، وبدونها لا يستطيع أعضاء الهيئات الانتخابية من ممارسة حقهم بالانتخاب، وتُستخدم في عملية التصويت أجهزة حاسوبية ذات شاشات تعمل باللمس لتسهيل عملية اختيار المرشحين من قبل الناخب بدلاً من استخدام بطاقات الاقتراع الورقية التقليدية، كما وتتم عملية

(١) يُنظر: عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة، "التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول،" مجلة القانونية عدد ١٢، (٢٠٢٢): ص ٢٤.

(٢) يُنظر: "نظام التصويت الإلكتروني المُتبع الأكثر دقة في العالم"، مقالة متاحة على الموقع الإلكتروني لجريدة البيان على الرابط الإلكتروني الاتي: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2011-09-24-1.1507751. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٤/١٧، الساعة ٤:٣٠ مساءاً.

فرز واحتساب الأصوات في هذا النظام على تكنولوجيا خاصة في التشفير الإلكتروني من أجل ضمان سلامة الإجراءات، وتوفير الحماية للناخبين من عمليات سرقة الهوية [١]، أما فيما يخص تطبيق نظام التصويت الإلكتروني في داخل المجلس الوطني الاتحادي، فتجدر الإشارة الى أن عملية التصويت تتم باستخدام أجهزة حاسوبية ذات شاشات تعمل باللمس موجودة امام كل عضو من أعضاء المجلس، ويقوم كل عضو من أعضاء المجلس بممارسة الاختصاص التشريعي من خلالها بالتصويت على فقرات مشروع القانون.

ثانياً- تجربة جمهورية العراق:

يُعد العراق من البلدان الحديثة بتطبيق النظام الإلكتروني الذي يضمن حق الانتخاب والتعبير عن الرأي، وقد استخدمت تقنية المعلومات في عملية التصويت لأول مرة في الدورة الانتخابية الثالثة، لكن بشكل ضيق ومحدود، إذ استخدم مجلس النواب التصويت الإلكتروني في جلسته التاسعة وبحضور ٢٤٧ نائباً من أجل إقرار ستة مشروعات قوانين [٢]، وتجدر الإشارة الى أن رئيس المجلس في الدورة الانتخابية الثالثة كان رافضاً لتحويل نظام التصويت المُتبع أنذاك (التصويت برفع الأيدي)، بحجة أن الدستور والنظام الداخلي لم يحددان الية بعينها لعملية التصويت، الا انه وافق مجبراً على استعمال نظام التصويت الإلكتروني [٣]، الا

(١) يُنظر: "نظام التصويت الإلكتروني في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي"، مقالة متاحة على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط الإلكتروني الاتي: **https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/evoting-in-the-uae**. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٧، الساعة: ٣:٥٨ مساءاً.

(٢) " تُجدر الإشارة الى أن مجلس النواب استخدم الية التصويت الإلكتروني لأول مرة بجلسته التاسعة التي عقدت صباح يوم ٢٠١١/١٢/١٤، بحضور ٢٤٧ نائباً، للتصويت على ستة مشاريع قوانين هي: مشروع قانون التعديل الثاني لقانون وزارة الموارد المائية رقم ٥٠، لسنة ٢٠٠٨، ومشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى معاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، ومشروع قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ومشروع قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ومشروع قانون الأوسمة والأنواط، ومشروع قانون تصديق اتفاقية الإطار بشأن الافضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نقلاً عن "البرلمان يعتمد التصويت الإلكتروني.. ويقرّ ٦ قوانين"، مقالة متاحة على موقع صحيفة المدى على الرابط الإلكتروني: https://almadapaper.net/view.php?cat=59467. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٥، الساعة ٢:٠٠ صباحاً.

(٣) "من الجدير بالذكر أن رئيس مجلس النواب للدورة الانتخابية الثالثة كان رافضاً لفكرة التحول من النظام التقليدي للتصويت والمتمثل برفع الايدي الى نظام التصويت الإلكتروني، لكنه وافق مجبراً تحت ضغط

أن تطبيق نظام التصويت الإلكتروني لم يدُم طويلا، فقد تحول نظام التصويت الى النظام التقليدي برفع الأيدي مرة أخرى نهاية الفترة النيابية الثالثة في الجلسة الخامسة عشرة تحديداً، وكانت أهم الأسباب التي دفعت مجلس النواب الى إيقاف التصويت بالنظام الإلكتروني هي أن آلية التصويت الالكتروني لم تبدو عملية للكثير من أعضاء مجلس النواب بسبب افتقارها الى امورا تقنية عديدة، مما جعل التصويت بهذا الألية عرضة للخلل، وكذلك ورود معلومات الى هيئة رئاسة المجلس بقيام عدد كبير من النواب بالخروج من القاعة وتكليف زملائهم بإجراء التصويت الالكتروني نيابة عنهم [١]، وقد أُعيدت منظومة التصويت الإلكتروني الى العمل في مطلع العام الحالي، ويأمل المجلس بتطبيق نظام التصويت الإلكتروني للنواب مرة أخرى حالما يتم استكمال جهوزية القاعة المخصصة للقيام بهذه العملية [٢]، وتُجدر الإشارة الى أن عدداً من أعضاء مجلس النواب قد طالبوا بتفعيل العمل بمنظومة التصويت الالكتروني عند

أعضاء المجلس، على استخدام التصويت الإلكتروني، للتصويت على كل من وزير الدفاع المرشح جابر الجابري، ووزير الداخلية المرشح رياض غريب، ووزير السياحة المرشح علي الأديب"، نقلا عن د. علي يوسف الشكري، *الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة*، ط١، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٢٢)، ص ٢١٩.

(١) "تُجدر الاشارة الى ان الجلسة الخامسة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣، شهدت حضور ١٦٥ نائبا فقط، بحسب بيانات الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، اي ان النصاب القانوني متحقق، لكن المصادر اكدت ان عدداً من النواب خرجوا من الجلسة بعد شروعها بقليل، وتبين ان نوابا، لم تُذكر اسماؤهم او كتلهم، قاموا بالتصويت بدلا عن زملائهم عن طريق اخذهم البطاقات الذكية الخاصة بهم، ما استدعى فتح تحقيق من قبل رئاسة مجلس النواب، وايقاف العمل بالنظام الإلكتروني في التصويت والعودة الى رفع الايادي" نقلاً عن: "مجلس النواب يتهيأ للاستغناء عن التصويت الالكتروني"، مقالة متاحة على موقع صحيفة المدى على الرابط الإلكتروني الاتي: https://almadapaper.net//view.php?cat=65036. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٥، الساعة ٢:٢٠ صباحاً

(٢) "أعلنت الشركة العامة للأنظمة الإلكترونية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن، عن تنصيب وتشغيل منظومة التصويت الإلكتروني في مجلس النواب العراقي خِلال شهر كانون الأول من العام الماضي ٢٠٢٢، وقال مُدير عام الشركة في بيان له، إنَّ الشركة أنجزت بالكامل عقد تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومة الصوت والتصويت الإلكتروني لصالح دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجلس النواب مع تدريب المُوظفين العاملين على المنظومة التي تُعتبر من المنظومات الحديثة في العد الإلكتروني"، نقلاً عن "البرلمان العراقي يشغل منظومة التصويت الإلكتروني" مقالة متاحة على موقع القرطاس نيوز على الرابط الإلكتروني الاتي: https://www.elqurtasnews.com/news/101117. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٥، الساعة ٢:٠٠ صباحاً.

انعقاد الجلسات داخل قاعة مجلس النواب، وكان الهدف من هذا المطلب تحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والسعي الى عدم هدر الوقت في احتساب الأصوات عند اجراء عملية التصويت [١]، وتُجدر الإشارة الى أن العمل بنظام التصويت الإلكتروني في مجلس النواب العراقي، يخضع الى سلطة هيئة رئاسة المجلس، فمتى ما رأت أن تطبيقه فيه مصلحة عامة، قامت بتطبيقه [٢].

وترى الباحثتان أن هنالك اختلافاً واضحاً على الصعيد التقني والتنظيمي في تطبيق تجربة التصويت الإلكتروني في العراق والامارات العربية المتحدة، فمن الناحية التقنية، تُعتبر الأنظمة الحاسوبية المُستخدمة في عملية التصويت في دولة الامارات هي الافضل بين الأنظمة المستخدمة في العالم والأكثر سهولةً في التعامل مع عملية التصويت الالكتروني، إذ إن النظام الإلكتروني المُستخدم في عملية التصويت يُعتبر من أفضل خمسة عشر نظاماً مُستخدماً حالياً على الصعيد العالمي، أما من الناحية التنظيمية، فتُعتبر تجربة التصويت الإلكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة هي الأفضل تنظيمياً، إذ إن سلسلة الإجراءات المُتبعة ضمن عملية التصويت الإلكتروني بدءاً من التعرف على هوية النائب قبل أن يُدلي بصوته مروراً بعملية إدخال البيانات ومعالجتها وتنظيمها ورصدها وانتهاءً بإعلان نتائج التصويت الكترونياً تتم بصورة سهلة وآمنة ونزيهة وتمتاز بالشفافية وخلوها من أي نوع من أنواع التحيز أو استغلال النفوذ.

III. المطلب الثالث

دعم نظام إدارة الجلسات البرلمانية

تُعتبر مهمة إدارة الجلسات البرلمانية من المهام التي تُناط برئاسة مجلس النواب، وإن تحسين الهيكل التنظيمي للمجلس وتطوير إجراءات العمل الإدارية فيه، يُعد مفتاح نجاح هذه

(١) يُنظر: "175توقيعاً نيابياً.. رئيس كتلة الاشراقة يطالب بتفعيل منظومة التصويت الالكتروني داخل البرلمان (وثائق)"، خبر متاح على موقع السومرية نيوز على الرابط الإلكتروني الاتي: https://www.alsumaria.tv/news/politics/449842/175-. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٤/١٥، الساعة ٢:٥٠ صباحاً.

(٢) يُنظر: مقابلة شخصية مع الخبير القانوني طالب كاظم عودة، خبير في دائرة التشريع النيابية، مجلس النواب العراقي، والتي جرت بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٨.

الجلسات، وتلعب الأتمتة الإلكترونية في مجال الإدارة الإلكترونية دوراً مهماً في توظيف تقنيات نظم المعلومات والاتصالات لتنظيم مهام الجهاز الإداري للمجلس، وميكنة جميع أنشطته الإدارية وتبسيط تنفيذها، وتحديثها باستمرار بما يضمن تحقيق مستوى اداء كفوء وفعال، وهذا ما سنتناوله في الفروع الاتية:

III.أ. الفرع الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية ومزاياها

تهدف الإدارة الإلكترونية بشكل عام إلى النهوض بمستوى الأداء الإداري، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات في انجاز العمل الإداري بمختلف انواعه، بالإضافة الى تقليل المشكلات الإدارية التي تنشأ عن التعامل الإداري التقليدي (الورقي)، وسنتناول في هذا الفرع تعريف الإدارة الإلكترونية، ومزاياها وكما يأتي:

أولا- تعريف الإدارة الإلكترونية:

إن مصطلح الإدارة الإلكترونية يتجاوز مفهوم الميكنة أو الأتمتة لإدارات العمل داخل المؤسسات، الى عملية ممنهجة تهدف الى تحقيق تكامل البيانات والمعلومات بين إدارات المؤسسة المختلفة، واستثمارها في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اعتماد ممارسات إجرائية مرنة، تتأقلم مع المتغيرات التي تطرأ على العمل والتي أصبحت سمة العصر، ويمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها "توظيف التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات في إنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه، بما يحقق التكامل بين إدارات المنظمة لتحقيق أهدافها واستثمار مواردها وتحسين أدائها" [(١)]، كما وتُعرف ايضاً على أنها "منظومة تقنية شاملة تختلف أنشطتها عن أنشطة الإدارة التقليدية كونها تُمثل منعطفاً كبيراً

(١) يُنظر: د. عائشة بنت أحمد الحسيني وشذا بنت عبد المحسن الخيال، "أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة)،" *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة- كلية الازهر*، عدد ١٠، (٢٠١٣): ص ٥٤.

شاملاً لجميع المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والتطويرية من اجل تقديم افضل الخدمات قياساً لما تقدمه الإدارة التقليدية" [١].

ثانياً- مزايا الإدارة الإلكترونية:

يوفر أسلوب الإدارة الإلكترونية العديد من المزايا التي تعود بالفائدة في العديد من النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومن أبرز المزايا التي تقدمها الإدارة الإلكترونية هي :

١- مرونة الهيكل التنظيمي وتبسيط الإجراءات:

نظام الإدارة الإلكترونية، يتميز بالمرونة، وسهولة الإدارة، والمتابعة، والتنسيق بين الإدارات المختلفة، وكأنها وحدة مركزية متكاملة، كما تعمل الإدارة الإلكترونية على تبسيط الإجراءات من خلال تقليل وقت وسرعة انجازها، إذ بخطوة واحدة من خلال شبكة المعلومات، يمكن الدخول على الخط مع الإدارة العامة لإنجاز ما هو مطلوب بأقل النفقات، مما ينعكس إيجابا على مستوى أداء الخدمات المقدمة وجودتها [٢].

٢- تلافي مخاطر التعامل الورقي:

يعتمد أسلوب الإدارة الإلكترونية في حفظ المعلومات على نظام الأرشفة الإلكتروني، والذي يتميز بمرونة عالية في الأداء، والقدرة على تصحيح الأخطاء بسرعة عالية جداً، إضافة الى قدرته على توفير البيانات لعدة جهات في نفس الوقت، وبالتالي فأن الاعتماد على هذا النوع من الإدارة يقضي على أسلوب التعامل الورقي وما له من سلبيات كضياع الجهد والوقت، وزيادة التكاليف، وتعرض الملفات والكتب الرسمية للتلف أو الضياع [٣].

٣- الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد:

(١) يُنظر: د. محمد أمين يوسف، *الإدارة والحكومة الالكترونية، دراسة حول الإدارة والحكومة الالكترونية مع إلقاء الضوء على تجربة الحكومة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة*، (الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦)، ص ١٩.
(٢) يُنظر: د. محمد أمين يوسف، مصدر سابق، ص ٢٦.
(٣) يُنظر: د. حمدي القبيلات، *قانون الإدارة العامة الإلكترونية*، ط١، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٤٢ وما بعدها.

إن أسلوب الإدارة الإلكترونية يعمل على تسهيل عملية الرقابة على الاجراءات والعمليات المختلفة، وتحديد مصادر الأخطاء فيها، ومتابعة سير القرارات وتنفيذها[١].

٤- زيادة كفاءة العاملين في المؤسسة:

إن أسلوب الإدارة الإلكترونية يؤدي الى زيادة كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المختلفة لتحقيق الاهداف المرجوة بأقل كلفة ممكنة، من خلال أتمتة عملياتها وأنشطتها، وإعادة النظر في مواردها البشرية، مثل تحديد الاحتياجات البشرية وتحديد المسار الوظيفي الصحيح لها، والاهتمام بالتنمية والتدريب، من خلال اخضاعها الى دورات تدريبية لرفع مستوى كفاءتها ومهاراتها التقنية، مما يصب في زيادة فعالية المؤسسة لتحقيق أهدافها المستقبلية المتعلقة بالنمو، والاستمرار، من خلال تحسين عمليات التبادل المعلوماتي والمعرفي [٢].

III.ب. الفرع الثاني

وظائف الإدارة الالكترونية

إن اسلوب الإدارة الإلكترونية يُعتبر نظام متكامل من عدة عمليات مترابطة، والمتمثلة بالتخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، واتخاذ القرارات، ويعتمد على الاستخدام الأنسب للتقنيات الحديثة من حواسيب، وبرمجيات، وشبكات اتصال، ويعتمد ايضاً على الإدارة الفاعلة والذكية لموارد المؤسسة من بيانات ومعلومات، وسيتم فيما يأتي تناول أبرز الوظائف التي تؤديها الإدارة الإلكترونية للتعرف على أهم التغيرات التي طرأت عليها:

أولا- التخطيط الإلكتروني:

هو عبارة عن عملية ديناميكية تعتمد على مبدأ التغير، نظرا للمتغيرات الحاصلة، والتي تمتاز بالتحول وعدم الاستقرار فيما يخُص القوانين أو التغيرات السياسية، أو الوسائل

(١) يُنظر: د. حمدي القبيلات، مصدر سابق، ص ٤٢ وما بعدها.
(٢) يُنظر: د. عائشة بنت أحمد الحسيني وشذا بنت عبد المحسن الخيال، مصدر سابق، ص ٥٨.

التكنولوجية الحديثة، وغيرها مما يجعل صناع القرار أنفسهم أمام خيارات صعبة ومعقدة للخروج برأي أو بقرار صائب، ويختلف التخطيط الإلكتروني عن النوع التقليدي بأنه يعتمد على النظم الرقمية الحديثة القائمة على التخطيط قصير المدى، والمرونة في تغير خططها بحسب المستجدات التي تطرأ، إذ إن المعلومات الرقمية دائمة التدفق تضفي صفة الاستمرارية على كل شيء في المؤسسة بما ذلك التخطيط، محولةً إياه، من النوع الزمني المتقطع إلى النوع المستمر [١].

ثانياً- التنظيم الإلكتروني:

يُعد التنظيم عملية إدارية مكملة للتخطيط، لتحويله من فكرة على ورق إلى واقع قابل للتنفيذ، ونظراً لما توفره الثورة الرقمية من إمكانات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، أصبحت عملية التنظيم تتم بشكل كفؤ، وبفاعلية عالية المستوى، تُمكنها من مسايرة مختلف المستجدات التي تطرأ على ساحة العمل، ومن ثم بدأ يُعرف هذا النوع من التنظيم المُعتمد على تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات بمصطلح "التنظيم الإلكتروني"، ويتجلى دور الإدارة الالكترونية في عملية التنظيم الإلكتروني من خلال تحويله الى نظام مرن، يسمح لجميع العاملين بالاتصال والتعاون فيما بينهم، عن طريق شبكة الاتصال الداخلية، مما يدعم ويُعزز الصلات في كل مكان في المؤسسة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تجاوز أسلوب الاتصال الهرمي الموجود في أشكال التنظيم التقليدي، عن طريق تحويل الشكل التقليدي للتنظيم المُستند على أساس الوحدات والأقسام الى الأسلوب الحديث المُعتمد على التحول من نظام سلسلة الأوامر الإدارية الخطية الى فرق العمل المستقلة، ومن مركزية القيادات الى جعلها استشارية [٢].

ثالثاً- التوجيه أو القيادة الالكترونية:

(١) يُنظر: د. محمد سمير احمد، *الإدارة الإلكترونية*، ط١، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) يُنظر: د. موسي عبد الناصر، "مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر) "، مجلة الباحث عدد ٩، (٢٠١١): ص٩٤، كما يُنظر: حمزة جهرة، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي (دراسة حالة على الولاية المنتدبة أولاد جلال)" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٩)، ص ١٨.

تعمل الإدارة الإلكترونية على تحويل نمط توجيه أو قيادة الأعمال الى النمط الإلكتروني المرتكز على استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة كالإنترنيت وغيرها من التطبيقات، ويُعرف هذا النوع من التوجيه أو القيادة بقيادة الإحساس بالوقت، ويتميز بوفرة المعلومات وجودتها، وسرعة الحصول عليها، إضافة الى تحسين أبعاد التطور التقني المختلفة في الأجهزة، والتطبيقات والبرمجية، وشبكات الاتصال، واتاحة الفرصة للقائد الإلكتروني لامتلاك مواصفات جديدة كسرعة الاستجابة، والمبادرة في تسيير الاعمال واتخاذ القرارات[١]، وتُجدر الإشارة الى أن التحول الى القيادة الإلكترونية يجب أن يكون مشروطاً بتوافر بعض المهارات الأساسية، كمهارات المعرفة الإلكترونية المتمثلة بإجادة التعامل مع البرمجيات الخاصة بالحاسوب، وشبكات الاتصالات الإلكترونية، وكذلك مهارات الاتصال الفعال مع الآخرين باستخدام أنواع الاتصالات المختلفة المكتوبة أو الشفهية، وكذلك المهارات الإدارية التي تهدف الى تحفيز وتشجيع العاملين بالمؤسسة نحو التعاون والعمل الجماعي، إضافة الى المهارات الأساسية في التخطيط، والتنظيم، والمتابعة، والرقابة، كما وتجدر الإشارة أيضا الى ان نجاح أسلوب القيادة الإلكترونية يكمن في متابعة رؤساء ومدراء المؤسسات كل ما هو جديد فيما يخص تقنيات المعلومات، وأن يتحلوا ببعض الصفات الضرورية في عصر الثورة الرقمية، كالثقافة، والإبداع، والمرونة، ليتمكنوا من الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية الهائلة لتطوير وتجويد أداء المؤسسات ورفع مستوى كفاءتها [٢].

رابعاً- الرقابة الالكترونية:

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الرقابة على النصوص التشريعية، يعمل على تحولها من الاسلوب التقليدي المرتكز على الاحداث الماضية (لان الرقابة تأتي بعد عمليتي التخطيط والتنفيذ)، الى اسلوب الرقابة الالكترونية، الذي يعتمد على شبكة المؤسسة الإلكترونية للقيام بالمراقبة الآنية، وجعل عملية الرقابة عملية مستمرة، ومتجددة من خلال

(١) يُنظر: عبد الكريم عشور، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"، (مذكرة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، ٢٠١٠)، ص ٣١.
(٢) يُنظر: د. حسين محمد الحسن، *الإدارة الإلكترونية: المفاهيم - الخصائص – المتطلبات*، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٩٥ وما بعدها.

تدفق المعلومات للكشف عن الانحراف أو الاخطاء أولا بأول، مما يوفر إمكانية تقليص الفترة الزمنية ما بين اكتشاف الخطأ وتصحيحه [١].

III.ج. الفرع الثالث

متطلبات الإدارة الالكترونية

إن تطبيق تجربة الإدارة الإلكترونية بشكل متكامل يتطلب توفر عدة عناصر، حتى تؤتي هذه التجربة ثمارها على الوجه المرجو منها، ومن هذه المتطلبات توفير البنية التحتية من أجهزة الحاسب الآلي، والتطبيقات البرمجية، وشبكة الاتصال الحديثة، ومتابعة كل ما هو جديد على المستوى التقني، للاستفادة منها في عملية التطبيق [٢]، هذا بالإضافة إلى التطوير الإداري من خلال إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية، والإجراءات والأساليب التقليدية في الإدارة، لكي تصبح العمليات الإلكترونية ومعطياتها جزءاً من ثقافة المؤسسة[٣]، كذلك التركيز على التدريب والتثقيف، لتهيئة الموارد البشرية العاملة في المؤسسة، من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل لتهيئة تلك الكوادر، وتعليمهم أنظمة الإدارة الإلكترونية، وآلياتها، وكيفية التعامل معها لتحقيق اعلى مستوى من الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية [٤].

وبناءً على ما سبق، ترى الباحثتان إن دور الإدارة الإلكترونية في تنظيم جلسات مجلس النواب فيما يتعلق بمرحلة المناقشة البرلمانية، يتجلى في مساعدة رئاسة المجلس في تنظيم سير عمل المناقشات من خلال تسهيل إجراءات مناقشة أو مداولة فقرات مشروع

---

(١) يُنظر: حمزة جهرة، مصدر سابق، ص ١٨، كما يُنظر: د. رشا محمد جعفر، "أوجه القصور في الصياغة التشريعية لقوانين الوظيفة العامة (دراسة تطبيقية في القوانين الصادرة في ظل دستور ٢٠٠٥)،" مجلة العلوم القانونية عدد ٢، (٢٠١٥): ص ٥٣١. https://doi.org/10.35246/jols.v30i2.213. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٥، الساعة ١٠:١ مساءً.

(٢) يُنظر: أحلام محمد شواي، "الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه"، *مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية* عدد ٤، (٢٠١٦): ص٣٣٩٤.

(٣) يُنظر: د. عائشة بنت أحمد الحسيني وشذا بنت عبد المحسن الخيال، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٤) يُنظر: حمزة جهرة، مصدر سابق، ص ٢٢، كما يُنظر: بشرى عبد العزيز العبيدي، "مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية وأثرها في درجة تطبيقها-دراسة استطلاعية في شركة الزوراء العامة،" *مجلة المنصور* عدد ٢٢، (٢٠١٤): ص ٧٠ وما بعدها.

القانون المُقترح عن طريق طرح الفقرات واحدةً تلو الأخرى بصورة إلكترونية على الشاشات الموجودة امام أعضاء المجلس مما يسمح لهم التعرف على الفقرة المُحددة موضوع المناقشة، كما وتعمل الإدارة الإلكترونية ايضاً على توفير المعلومات بسرعة عالية عند طلبها من قبل أعضاء المجلس لغرض الاستفسار، أو التدقيق، كذلك تسهُم الإدارة الإلكترونية في تنظيم المداخلات التي يقوم بها بعض الأعضاء اثناء مناقشة فقرات مشروع القانون، عن طريق جعل طلب المداخلة من قبل العضو، وقبولها من قبل رئاسة المجلس يتم بصورة إلكترونية وفق الية مُنظمة.

أما فيما يخص دور الإدارة الإلكترونية في تنظيم عملية التصويت داخل جلسات مجلس النواب، فترى الباحثتان أن إجراءات عملية التصويت (سواء أكان إلكترونياً أم تقليدياً) ابتداءً من تبليغ الأعضاء أو تنبيههم ببدء عملية التصويت، مروراً بعملية التصويت ذاتها، وانتهاءً بعد وفرز الأصوات، يُمكن أن تُنظم إلكترونياً من قبل رئاسة المجلس، وبوقت وجهد أقل مما هو عليه فيما لو تمت هذه الإجراءات بالطريقة التقليدية، وبالتالي فأن إدارة العملية إلكترونياً تُتيح لرئاسة المجلس إمكانية إعادة عملية التصويت مرة أخرى في نفس الجلسة إن دعت الحاجة الى ذلك عند الشك أو الطعن في نتيجة التصويت من قبل أعضاء المجلس، وهذه العملية (أي إعادة عملية التصويت) قد يتعذر اجراءها فيما لو تمت إدارة إجراءات عملية التصويت بالطرق التقليدية.

وفيما يخُص تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء موظفي المجلس، فأن الإدارة الإلكترونية تُساهم في إعادة هيكلة العمل الإداري، كما أنها تُلغي أو تُخفف الاتصال المباشر بين الموظفين مما يؤدي الى تقليل أثر المحسوبيات والعلاقات الشخصية، كذلك تعمل على تجاوز الحالة النفسية أو المزاجية أو الصحية للموظفين أو العاملين مما ينعكس ايجاباً على تقليص زمن انجاز المعاملات والكتب الرسمية ورفع مستوى الخدمة وجودتها، كما تساهم الإدارة الإلكترونية ايضاً في ثبات التعامل الإداري مما يضمن دقة المعاملات من خلال عدم

تكرار الإجراءات (سواء أكانت بالخطأ أو عمداً بنية التلاعب)، إذ لا يسمح النظام الإلكتروني بتكرار الإجراءات والكتب والمعاملات، ويرفض إدخالها الى النظام مرة أخرى [١].

الخاتمة

في نهاية بحثنا حول الأتمتة الإلكترونية للعملية التشريعية في العراق (دراسة مقارنة)، نجد من الضروري ودون أن نكرر ما تم كتابته سابقاً، بيان ما تم التوصل اليه من اهم الاستنتاجات والمقترحات وكما يلي:

اولاً- الاستنتاجات:

١- استخدام تطبيقات الاتمتة الإلكترونية له من المزايا التي تجعل من إجراءات العمل الإداري مُبسطة ومُختصرة، وتُقلل من الوقت والجهد اللازمان لإنجاز مثل هذه المهام، مع ضمان سرية وخصوصية المعلومات.

٢- تعمل الأتمتة الإلكترونية على تعزيز مبدأ الشفافية في إعداد مشاريع القوانين من خلال زيادة انفتاح المجلس عبر تسهيل نشر محاضره ونقل وقائع جلساته بواسطة وسائل البث السمعية والمرئية، ليتمكن افراد الشعب من الاطلاع على المبادرات التشريعية.

٣- كما تُسهم الأتمتة الإلكترونية من خلال نظام التصويت الإلكتروني على تعزيز النزاهة والشفافية في مرحلة المناقشات البرلمانية والتصويت على القوانين المُقترحة، الأمر الذي يؤدي الى ازدياد ثقة الشعب في أداء مجلس النواب.

٤- تعمل تقنيات وتطبيقات الأتمتة الإلكترونية لما توفره من سهولة وسرعة في تبادل الوثائق والمعلومات ما بين اللجان البرلمانية المختلفة العاملة في المجلس، على تعزيز التواصل بين أعضاء مجلس النواب داخل المؤسسة التشريعية، ورفع مستوى فاعليتهم.

ثانياً- المقترحات:

١- ندعو المؤسسة التشريعية الى اعتماد الاتمتة الإلكترونية بصورة تكاملية وإدخالها في جميع مراحل العملية التشريعية، وعدم الاكتفاء بتطبيقها بشكل جزئي في بعض المراحل.

---

(١) يُنظر: سعيد بن بومدين، "دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري" (رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢٠)، ص ١٦. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٥/٢٠، الساعة ٦:١٠ مساءً.

٢- تخصيص ميزانية مُستقلة لتوفير ما يلزم من مبالغ مالية لإنجاح هذا المشروع لكونه يحتاج الى بُنى تحتية مناسبة فيما يخص الجانب التقني والمُتمثلة بتوفير الأجهزة والمعدات التقنية الحديثة وشبكات الإنترنيت وغيرها من الامور اللازمة لتحقيق النجاح لهذا النظام.

٣- العمل على نشر الوعي المعلوماتي بين أعضاء مجلس النواب وكذلك العاملين في الدوائر التابعة للمؤسسة التشريعية، من خلال اعتماد أسلوب التدريب الإلكتروني، إضافة الى تكثيف إقامة الندوات والمؤتمرات لبيان أبعاد ومزايا هذا الموضوع وأهميته في إنجاح مشروع أتمتة العمل التشريعي.

٤- ندعو الى إعادة تفعيل العمل بإلية التصويت الالكتروني فيما يتعلق بالتصويت على مشاريع القوانين المُقترحة لما لها من أهمية كُبرى في تعزيز الشفافية والنزاهة في هذه العملية.

٥- ندعو الى الاستفادة من تقنيات التعرف على بصمة الصوت والوجه عند القيام بعملية تسجيل الحضور والغياب لأعضاء المجلس، وكذلك عند الشروع بعملية التصويت لما لهذه التقنيات من دور مهم في منع أو الحد من عملية التصويت بالإنابة.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

١- د. إسماعيل الأزهري، *الطريق إلى البرلمان*، بيروت: دار الثقافة، دون سنة طبع.

٢- جوي تابت تقديم، دومينيك بريا ترجمة ك، محمد عرب صاصيلا، *حق رئيس الدولة في نقض القوانين في القانون الدستوري المقارن*، ط١، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوريع، ٢٠٠٨.

٣- د. حسين محمد الحسن، *الإدارة الإلكترونية: المفاهيم - الخصائص – المتطلبات*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٤- د. حمدي القبيلات، *قانون الإدارة العامة الإلكترونية*، ط١، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

٥- سليم ابراهيم الحسنية، *مبادئ نظم المعلومات الإدارية*، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

٦- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، *الحكومة الالكترونية*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤.

٧- د. علي يوسف الشكري، *الحياة النيابية في العراق تاريخ وتجربة*، ط١، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٢٢.

٨- د. محمد أمين يوسف، *الإدارة والحكومة الالكترونية، دراسة حول الإدارة والحكومة الالكترونية مع إلقاء الضوء على تجربة الحكومة الالكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة*، الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٦.

٩- د. محمد سمير احمد، *الإدارة الإلكترونية*، ط١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

١٠- د. محمد محمود العمار العجارمة، *الوسيط في القانون الدستوري الأردني ضمانات استقلال المجالس التشريعية*، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية:

١- حمزة جهرة. "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي (دراسة حالة على الولاية المنتدبة أولاد جلال)." رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١٩.

٢- سعيد بن بومدين. "دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري". رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ٢٠٢٠.

٣- سويقات عبد الرزاق. "دور رقمنه الإدارة المحلية في تجسيد الحكم الراشد دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن." أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٩.

٤- عبد الكريم عشور. "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر." مذكرة ماجستير، جامعة منتوري-قسنطينة، ٢٠١٠.

٥- غدير محسن كاظم. "الوسائل الإلكترونية في انتخابات مجلس النواب العراقي (دراسة مقارنة)." رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣.

٦- فاطمة محمود رزق. "الأتمتة ودورها في تحسين أداء ادارات شؤون الموظفين في الوزارات الحكومية في قطاع غزة." رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠٠٨.

ثالثاً: البحوث والمجلات:

١- أحلام محمد شواي. "الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه." *مجلة جامعة بابل/العلوم الإنسانية*، عدد ٤ (٢٠١٦): ص٢-٥.

٢- بشرى عبد العزيز العبيدي. "مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية وأثرها في درجة تطبيقها-دراسة استطلاعية في شركة الزوراء العامة." *مجلة المنصور*، عدد ٢٢ (٢٠١٤): ص ٥٩-٨٦.

٣- خالد الزبيدي. "التصويت الإلكتروني للانتخابات العامة دراسة تحليلية في ضوء القانون الأردني." *مجلة* الشريعة والقانون، عدد ٧٣ (٢٠١٨): ص ٢-٦٦.

٤- د. رشا محمد جعفر. "أوجه القصور في الصياغة التشريعية لقوانين الوظيفة العامة (دراسة تطبيقية في القوانين الصادرة في ظل دستور ٢٠٠٥)." مجلة العلوم القانونية، عدد ٢ (٢٠١٥): ص ٥٢٠-٥٥٠. https://doi.org/10.35246/jols.v30i2.213.

٥- محمد خزعل عباس، د. وليد مرزة حمزة المخزومي، "أمن الفضاء السيبراني- قراءة في المفهوم القانوني،" *مجلة العلوم القانونية*، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا (٢٠٢٣): ص ١-٢٥. https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.666.

٦- د. سرهنك حميد البرزنجي. "كيفية سير العملية التشريعية في المجالس النيابية مجلس النواب العراقي نموذجا (دراسة تحليلية)."، *مجلة ابحاث في القانون*، عدد ١٠، (٢٠١١): ص ١٤٣-١٨١.

٧- د. سرى حارث عبد الكريم الشاوي. "أتمتة العملية التشريعية (دراسة مقارنة)." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، عدد ٧٩، (٢٠٢٢): ص ١٨٩-٢٠٩.

٨- د. عائشة بنت أحمد الحسيني وشذا بنت عبد المحسن الخيال. "أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك

عبد العزيز بجدة)." *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة- كلية الازهر*، عدد ١٠، (٢٠١٣): ص ٢١-١٤٥.

٩- عبد العزيز عبد الله راشد المعاودة. "التصويت الإلكتروني – بين الواقع والمأمول." *مجلة القانونية*، عدد ١٢، (٢٠٢٢): ص ١٦-٣٧.

١٠- علي صبحي عمران. "أنظمة التصويت في مجلس النواب العراقي (دراسة مقارنة)." *مجلة رسالة الحقوق*، عدد ٢، (٢٠١٧): ص ٥٠١-٥٢٥.

١١- عمر عبد الحفيظ أحمد. "التصويت الإلكتروني بصفته ضمانة لتحقيق نزاهة العملية الانتخابية "دراسة مقارنة مع الإشارة لحالتي مصر والأردن." *مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراســـات القانونية*، عدد ١، (٢٠٢١): ص ١٦٨-١٩٩.

١٢- فيصل بن قاسى. "الانتخاب الإلكتروني باستعمال تقنية "بلوك تشين" كأداة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الإدارة والمواطن." *مجلة دراسات وأبحاث*، عدد ٣، (٢٠٢٠): ص ٨٨٠-٨٩٢.

١٣- د. مصدق عادل طالب، "تعليق على قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٩٠) لسنة ٢٠٢١ العدول عن مبدأ السوابق القضائية في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥." *مجلة العلوم القانونية*، عدد ٢، (٢٠٢١): ص ٢٨٦-٢٩٥ . https://doi.org/10.35246/jols.v36i2.408.

١٤- د. مصدق عادل طالب، "النظام العام الدستوري وتطبيقاته في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥،" *مجلة العلوم القانونية* عدد ٢، (٢٠٢٢): ص٢١٣-٢٥٢. https://doi.org/10.35246/jols.v37i2.548..

١٥- د. مقــراني الهاشمي وحمزة بن عبد الرحمان، "دور وسائط الإدارة الإلكترونية في تعزيز أخلاقيات العمل في المنظمة،" *مجلة افاق علمية*، عدد ١، (٢٠٢١): ص ١١٩-١٣٦.

١٦- د. موسي عبد الناصر، "مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر)،" *مجلة الباحث*، عدد ٩، (٢٠١١): ص٨٧-١٠٠.

رابعاً: مصادر اخرى:

١- احمد السيد كردي، "بصمة الحضور والانصراف الإلكترونية،" مقالة متاحة على الرابط الإلكتروني الاتي: https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102815.

٢- "انظمة التصويت الإلكتروني"، مقالة متاحة على موقع شبكة المعرفة الانتخابية على الرابط الإلكتروني الاتي: http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth .

٣- "نظام الحضور والانصراف (كل ما تريد معرفته عن أهميته وانواعه)"، مقالة متاحة على موقع أسكون على الرابط الإلكتروني الاتي: نظام الحضور والانصراف | كل ما تريد معرفته عن أهميته وفوائده وأنواعه (ascon-me.com) .

٤- عبد الرحمن تيشوري، "الأتمتة الإدارية حل للكثير من المشاكل والروتين والبيروقراطية وضياع الوقت والمال"، مقالة متاحة على موقع مجلة الحوار المتمدن على رابط الإلكتروني الاتي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229366.

٥- د. مصطفى يوسف كافي، "نظام الحضور والانصراف للموظف في الحكومة الإلكترونية (تحقق الشخصية)"، مقالة متاحة على موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية على الموقع الإلكتروني الاتي: https://almerja.net/reading.php?idm=180877.

٦- "ما ضرورة تحويل نظام الحضور والانصراف التقليدي الى ذكي"، مقالة متاحة على موقع أفيلو على الرابط الإلكتروني الاتي: ما ضرورة تحويل نظام الحضور والانصراف التقليدي إلى ذكي؟Availo - .

٧- منتظر رياض مهدي الخزرجي، "أشكال أنظمة التصويت داخل مجلس النواب"، مقالة متاحة على موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية على الرابط الإلكتروني الاتي: https://almerja.net/more.php?idm=173028.

٨- محمود عبد الغفار، "التكنولوجيا في إدارة الانتخابات"، مقالة متاحة على الرابط الإلكتروني الاتي: http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/translators template.

٩- "مقدمة الى التصويت الإلكتروني- اعتبارات جوهرية"، منشورات متاحة على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://www.idea.int/publications/catalogue/introducing-electronic-voting-essential-considerations?lang=ar.

١٠- "نظام التصويت الإلكتروني المُتبع الأكثر دقة في العالم"، مقالة متاحة على الموقع الإلكتروني لجريدة البيان على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2011-09-24-1.1507751.

١١- "نظام التصويت الإلكتروني في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي"، مقالة متاحة على البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط الإلكتروني الاتي: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/evoting-in-the-uae.

١٢- "البرلمان يعتمد التصويت الإلكتروني.. ويقرّ ٦ قوانين"، مقالة متاحة على موقع صحيفة المدى على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://almadapaper.net/view.php?cat=59467.

١٣- "مجلس النواب يتهيأ للاستغناء عن التصويت الالكتروني"، مقالة متاحة على موقع صحيفة المدى على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://almadapaper.net//view.php?cat=65036.

١٤- "البرلمان العراقي يشغل منظومة التصويت الإلكتروني"، مقالة متاحة على موقع القرطاس نيوز على الرابط الإلكتروني الاتي:
https://www.elqurtasnews.com/news/101117.

١٥- " 175توقيعاً نيابياً.. رئيس كتلة الاشراقة يطالب بتفعيل منظومة التصويت الالكتروني داخل البرلمان (وثائق)"، خبر متاح على موقع السومرية نيوز على الرابط الإلكتروني الاتي: https://www.alsumaria.tv/news/politics/449842/175.

١٦- "ما المقصود بتقنية سلسلة الكتل "، منشورات مُتاحة على موقع AWS الإلكتروني على الرابط الإلكتروني الاتي: https://aws.amazon.com/ar/what-is/blockchain/.

خامساَ: النصوص القانونية:

١- المادة رقم (٥٩/أولاً)، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢- : المادة (٥٣)، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٣- المادة (٤٠/ثانياً، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (١)، لسنة ٢٠٢٢.

٤- المادة (١٨/أولاً)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (١)، لسنة ٢٠٢٢.

سادساً: الانظمة والدساتير:

١- النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي رقم (١)، لسنة ٢٠٢٢.

٢- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

سابعاً المقابلات الشخصية:

١- مقابلة شخصية مع الخبير القانوني طالب كاظم عودة، خبير في دائرة التشريع النيابية، مجلس النواب العراقي.

List of sources

First: Books:

1- Dr. Ismail Al-Azhari. The road to Parliament. Beirut: House of Culture, without year of printing.

2- Joey Tabet Presented by: Dominic Brea Translated by: Mohammed Arab Sasila. The right of the head of state to veto laws in comparative constitutional law. 1st Edition, Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Adaptation, 2008.

3- Dr. Hussein Mohammed Alhassan. Electronic management: concepts - characteristics - requirements. Jordan: Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, 2011.

4- Dr. Hamdi Al-Kabylat. Electronic Public Administration Law. 1st Edition, Jordan: Dar Wael for Publishing and Distribution, 2014.

5- Salim Ibrahim Al-Hassania. Principles of Management Information Systems. Amman: Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, 2002.
6- Dr. Abdel Fattah Bayoumi Hegazy. E-government. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jamia, 2004.
7- Dr. Ali Yousef Al-Shukri. Parliamentary life in Iraq is history and experience. 1st Edition, Beirut: Zain Human Rights Publications, 2022.
8- Dr. Mohamed Amin Youssef. Management and e-government, a study on management and e-government with shedding light on the experience of e-government in the United Arab Emirates. Alexandria: Dar Al-Kutub and Arab Studies, 2016.
9- Dr. Mohammed Samir Ahmed. Electronic management. 1st Edition, Amman: Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, 2009.
10- Dr. Mohammed Mahmoud Al-Ammar Al-Ajarmeh. The mediator in Jordanian constitutional law guarantees the independence of legislative councils. Amman: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, 2016.

Second: Theses and theses:

1- Hamza Jahra. "The Role of Electronic Administration in Improving Job Performance (A Case Study on the Mandate of Awlad Jalal)." Master Thesis, Mohamed Khider University - Biskra, 2019.
2- Said Ben Boumediene. "The Role of Electronic Administration in Combating Administrative Corruption". Master's Thesis, Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, 2020.
3- Sweiqat Abdul Razzaq. "The Role of Digitizing Local Administration in Embodying Good Governance: A Comparative Study between Algeria and Jordan." PhD thesis, Mohamed Khider Biskra University, 2019.
4- Abdul Karim Ashour. "The Role of Electronic Administration in Rationalizing the Public Service in the United States of America

and Algeria," Master's thesis, University of Monturi-Constantine, 2010.

5- Ghadeer Mohsen Kazim. "Electronic Means in the Iraqi Council of Representatives Elections (A Comparative Study)." Master's Thesis, University of Karbala, 2023.

6- Fatima Mahmoud Rizk. "Automation and its role in improving the performance of personnel departments in government ministries in the Gaza Strip." Master Thesis, Islamic University of Gaza, 2008.

Third: Research and Journals:

1- Ahlam Muhammad Shuway. "Electronic management and its impact on the development and improvement of job performance." Journal of the University of Babylon/Humanities, No. 4 (2016): pp. 2-5.

2- Bushra Abdul Aziz Al-Obaidi. "The Availability of Electronic Management Requirements and their Impact on the Degree of Application - An Exploratory Study in Al-Zorah General Company." Al-Mansour Magazine, No. 22 (2014): pp. 59-86.

3- Khaled Al-Zubaidi. "Electronic Voting for General Elections: An Analytical Study in the Light of Jordanian Law," Journal of Sharia and Law, No. 73 (2018): pp. 2-66.

4- Dr. Rasha Mohammed Jaafar. "Deficiencies in the legislative drafting of public service laws (an applied study in the laws issued under the 2005 constitution)." Journal of Legal Sciences, No. 2 (2015): pp. 520-550. https://doi.org/10.35246/jols.v30i2.213.

5- Muhammad Khazal Abbas, Dr. Walid Marza Hamza Makhzoumi, "Cyberspace Security - A Reading in the Legal Concept," Journal of Legal Sciences, a special issue for teachers' research with graduate students (2023): pp. 1-25. https://doi.org/10.35246/jols.v38i2.666.

6- Dr. Sarhang Hamid Al-Barzanji. "How the legislative process proceeds in the Iraqi Council of Representatives as a model

(analytical study)." Journal of Research in Law, No. 10 (2011): pp. 143-181.

7- Dr. Sura Harith Abdul Karim Al-Shawi. "Automation of the Legislative Process (A Comparative Study)," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 79 (2022): pp. 189-209.

8- Dr. Aisha bint Ahmed Al-Husseini and Shaza bint Abdul Mohsen Al-Khayal. "The Impact of Applying Electronic Management Systems on Job Performance (A Field Study on Deanship Female Employees at King Abdulaziz University in Jeddah)." Scientific Journal of the Faculty of Commerce Sector - Al-Azhar College, No. 10 (2013): pp. 21-145.

9- Abdul Aziz Abdullah Rashid Al-Maawda. "Electronic Voting – Between Reality and Hope," Journal of Law, No. 12 (2022): pp. 16-37.

10- Ali Subhi Omran. "Voting Systems in the Iraqi Council of Representatives (A Comparative Study)," Resala Al-Law, No. 2 (2017): pp. 501-525.

11- Omar Abdul Hafeez Ahmed. "Electronic voting as a guarantee to achieve the integrity of the electoral process", a comparative study with reference to the cases of Egypt and Jordan." Al-Zaytoonah University Journal for Legal Studies, No. 1 (2021): pp. 168-199.

12- Faisal bin Qasi. "Electronic Election Using Blockchain Technology as a Tool to Enhance Transparency and Build Trust between Administration and Citizen." Journal of Studies and Research, No. 3 (2020): pp. 880-892.

13- Dr. Mosaddeq Adel Talib. "Commentary on Federal Supreme Court Decision No. (90) of 2021 reversing the principle of case law in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005." Journal of Legal Sciences, No. 2 (2021): pp. 286-295. https://doi.org/10.35246/jols.v36i2.408.

14- Dr. Mosaddeq Adel Talib, "Constitutional Public Order and its Applications under the Constitution of the Republic of

Iraq for the year 2005," Journal of Legal Sciences No. 2 (2022): pp. 213-252. https://doi.org/10.35246/jols.v37i2.548.

15- Dr. Mokrani Al Hashemi and Hamza bin Abdul Rahman. "The Role of Electronic Management Media in Promoting Work Ethics in the Organization." Scientific Horizons Magazine, No. 1 (2021): pp. 119-136.

16- Dr. Mousa Abdel Nasser. "The Contribution of Electronic Administration to the Development of Administrative Work in Higher Education Institutions (A Case Study of the Faculty of Science and Technology at the University of Biskra - Algeria)." Researcher Magazine, No. 9 (2011): pp. 87-100.

Fourth: Other Sources:

1- Ahmed AL-Said Kurdi, "Electronic Attendance Fingerprint," an article available at https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/1102815.

2- "Electronic Voting Systems", an article available on the Electoral Knowledge Network website at the following link http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/eth:.

3- "Attendance and departure system (everything you need to know about its importance and types)", an article available on the Ascon website at the following link: Attendance and departure system Everything you need to know about its importance, benefits and types (ascon-me.com).

4- Abdul Rahman Tishori, "Administrative automation is a solution to many problems, red tape, bureaucracy, and loss of time and money", an article available on the website of Al-Hiwar Al-Mutamadmad magazine at the following link: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=229366.

5- Dr. Mustafa Youssef Kafi, "Employee attendance and departure system in e-government (personal verification)", article available on the Informatics Reference website at the following website: https://almerja.net/reading.php?idm=180877.

6- "What is the need to transform the traditional attendance system into smart", an article available on the Avilo website at the

following link: What is the need to convert the traditional attendance and departure system to smart? - Availo. Muntadhar Riyad Mahdi Al-Khazraji,

7- "Forms of Voting Systems within the House of Representatives", an article available on the Informatics Reference website at the following link: https://almerja.net/more.php?idm=173028.

8- Mahmoud Abdel Ghaffar, "Technology in Election Administration", article available at http://aceproject.org/ace-ar/topics/et/translators template.

9- "Introduction to Electronic Voting - Fundamental Considerations", publications available at the following link: https://www.idea.int/publications/catalogue/introducing-electronic-voting-essential-considerations?lang=ar.

10- "The most accurate electronic voting system in the world", article available on the website of Al-Bayan newspaper at the following link: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2011-09-24-1.1507751.

11- "Electronic Voting System in Federal National Council Elections", an article available on the official portal of the Government of the United Arab Emirates at the following link: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/evoting-in-the-uae.

12- "Parliament adopts electronic voting. It approves 6 laws", an article available on the website of Al-Mada newspaper at the following link: https://almadapaper.net/view.php?cat=59467.

13- "The House of Representatives is preparing to dispense with electronic voting," an article available on the Al-Mada newspaper website at the following link: https://almadapaper.net//view.php?cat=65036.

14- "The Iraqi Parliament Operates the Electronic Voting System", an article available on the Al-Qurtas News website at the following link: https://www.elqurtasnews.com/news/101117.

15- "175 parliamentary signatures. The head of the Al-Ishraqa bloc calls for activating the electronic voting system within the

parliament (documents)", news available on the Al-Sumaria News website at the following link: https://www.alsumaria.tv/news/politics/449842/175.

16- "What is Blockchain", published on the AWS website at https://aws.amazon.com/ar/what-is/blockchain/.

Fifth: Legal Texts:

1- Article (59/I) of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.

2- Article 53 of the Constitution of the Republic of Iraq of 2005.

3- Article (40/Second) of the Rules of Procedure of the Iraqi Council of Representatives No. (1) of 2022.

4- Article (18/I) of the Rules of Procedure of the Iraqi Council of Representatives No. (1) of 2022.

Sixth: Regulations and Constitutions:

1- Rules of Procedure of the Iraqi Council of Representatives No. (1) of 2022.

2- Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.

Seventh: Personal Interviews:

1- Personal interview with legal expert Talib Kazem Odeh, expert in the Parliamentary Legislation Department, Iraqi Council of Representatives.